

مختصا ببعض وجوه الجواز وكونه خيرا او شرانبيه  
 تثبت له باعتبار ما يتعقبه وما يقارنه من العصور  
 وهو ككون الفعل طاعة ومقصده فانه وان كان الجارى  
 خائفا للطاعة والمعصية فلا يقال انه عاص مطيع وكذلك  
 لا يقال شرير لارادة الشر وهو يريد كل شئ من حيث هو  
 منجده مختص بالوقت والمحل والمكان لا باعتبار كونه  
 شرا وخيرا وما اختلف فيه الائمة اطلاق محبة الكفر  
 والرضى به فمن الاصحاب من منع ذلك مصيرامنه الى ان المحبة  
 والرضى ارادة الانعام او نفس الانعام وحمل قوله تعالى  
 ولا يرضى لعباده الكفر على انه لا يثبت عليه ولا يحسن لم  
 اقدم عليه ومنهم من قال ان المحبة والرضا عبارة عن  
 الارادة وقوله ولا يرضى لعباده الكفر يريد خصوص  
 العباد ولا شك ان الرضى والمحبة فطلقا على الارادة  
 وتطلقان على رقة وتحسن ويتعقب ذلك في مقتضى العادة  
 ارادة احسان لمن يحسن عليه شره اعترضه كلام اخذ  
 في ان الجارى محب وهو محبوب لا وليا له فقال بناء على  
 ان المحبة هي الارادة لا يجوز ان يكون محبوا لانه لا يصح  
 ان يكون مراد افعال الارادة انما تتعلق بمتمدد من حيث  
 انه مختص ببعض وجوه الجواز ويتعالى عن ذلك  
 الاذن ويتقدس والتحقيق في هذا الفصل ان المحبة  
 تطلق بمعنى الارادة والارادة ايضا لفظ مشترك  
 يطلق على الشهوة والميل ويطلق على القصد فاما  
 القصد فلا يصح ان يتعلق به وانما النظر في الميل  
 قال صاحب الكتاب يستحيل ان يمال اليه وقد رد  
 ذلك بان الميل انما يتعلق بالحفظ البشري ولا حظ

للعبد

للعبد في نفس الذات وهذا لا يصح بل يجده الانسان  
 ميلا لمن احسن اليه ولا يحسن في الحقيقة الا هو  
 فمن لاحظ نعمه واولم ذكرها في قلبه وعرف احسانه  
 اليه فيضطر الى معرفة ثبوت ميل في ذاته يحسه  
 من نفسه كما يحسن الامة ولذاته وقد يجده الواحد منا  
 ميلا الى علم زاهد سمع بذكر كماله وجوده وان لم يمله  
 منه احسان فثبت ان الميل لا يمتنع ان يتعلق به  
 فتأملوا شر قال قالت المعتزلة الرب تعالى مريد  
 لا فعلة سوى الارادة وهذا الذي حكاه انما اراد به  
 الحكاية عن البصريين من المعتزلة فان الكعبى  
 نبى الارادة والخيار قال هو مريد لنفسه وفرة  
 بسلب الغلبة والاستكراه فلم تتنا ولها هذه الحكاية  
 اصلا ولا تبا عنها واما الكعبى فقد قال ان معنى  
 كونه مريدا لافعال غيره انه امرها وقد قدرنا ان  
 لا يصح على مذهبه ان يكون الاله امرا لان الصيغة انما  
 تكون امرا عند ارادته وهو قد نفي كونه مريدا فلم  
 يصح له تاويل ارادة غير افعاله بمعنى الامر ولم يستمر له  
 القول بالامر واما البصريون فقد اثبتوا الارادة الا انها  
 حادثة وقد رغبنا في قولهم ان الارادة لا تتراد نقض  
 لدليل الارادة ولا يصح اعتقاد انتقاض الدلالة العقلية  
 مع اعتقاد انها ادلة وكذلك قالوا في الكراهة واما  
 افعال العباد فما هو قربة وطاعة مراد له عندهم واما  
 هو محض مكره عندهم والمباح وافعال من ليس له  
 اهلية التكليف كالبهايم والحيوانات ليس بمراد ولا  
 مكره هذا كلامهم في غير افعاله وقد بينا ان